وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاثنين
التاريخ :	٣٠-١١-٢٠٢٠

الجريدة
محليات

المنفوحي: يوم لـ «نقل الملكية» و«شهادة الأوصاف»

تفعيل الربط الإلكتروني مع «السكنية» و«العدل»

● محمد الجاسم

كشف المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي عن الاتفاق مع وزارة العدل والمؤسسة العامة للرعاية السكنية على تطبيق برنامج إلكتروني يتيح للأخيرة إرسال معاملات نقل الملكية آلياً، إلى جانب إصدار شهادة الأوصاف مباشرة إلى «العدل» دون الحاجة لمراجعة البلدية، معلناً أن هذه الخدمة ستدشن قريباً بعدما وافقت الجهات الحكومية المعنية.

وصرح المنفوحي بأن تلك الخطوة لن تستغرق أكثر من يوم واحد، وتأتي في إطار سعي البلدية لتطوير المنظومة الإدارية وتسهيل إنجاز المعاملات والحصول على خدمة أفضل، حيث تستعد البلدية حالياً لإطلاق خدمة جديدة يتم عبرها تمكين صاحب المنزل المرهونة وثيقته لدى «السكنية» من نقل ملكية العقار عبر وزارة العدل دون الحاجة إلى مراجعة البلدية.

وأوضح أن تشغيل الخدمة سيشمل معاملات المناطق المتطابقة 02

عناوينها بين «البلدية» والمؤسسة، إلى جانب تشكيل فريق عمل بين الجهتين لاستكمال باقي المناطق غير المتطابقة عناوين عقاراتها في الجهتين لاستقبال معاملاتها ضمن الخدمة مستقبلاً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣٠-١١-٢٠٢٠	١-٢	٤٥٩٤

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«مطلوب تدشين قلعة حصينة من الوطنيين القادرين على مواجهة المستقبل والتصدّي للتحديات»

الشريان لـ «الراي»: ضرورة تنظيم انتخابات نزيهة ... تدفع بالكفاءات إلى الصفوف الأولى

| كتب علي العلاس |

شدد رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية شريان الشريان، على أهمية تنظيم انتخابات برلمانية نزيهة متجردة بعيدة عن الميول والهوى، لتقديم الكفاءات إلى الصفوف الأمامية، لافتاً إلى ضرورة إحداث تطوير في الخطاب السياسي خلال المرحلة المقبلة بما يواكب التغيرات المتلاحقة وتفعيل الاستحقاقات الدستورية.

وقال الشريان، في لقاء مع «الراي»، إن الإصلاح المؤسسي يبدأ باختيار المسؤول الكفء، ومساندة المخلصين الحريصين على مستقبل الوطن، داعياً إلى إعادة النظر في وضع رواتب المواطنين وسد الفجوة الكبيرة فيها بين الموظفين وفق الجهات التي يعملون بها، كما دعا رئيس الحكومة الذي سيكلف بتشكيل الحكومة المقبلة، إلى ألا يجعل الأمر بمثابة كوتا للترضية، وغض الطرف عن أي اعتبارات أرجعت الكويت عقوداً للوراء، متمنياً عليه البحث عن أهل الإختصاص من ذوي الخبرة كل في مجاله، والنظر إلى جيل الشباب القادر على العمل والتضحية من أجل الكويت.

وفي ما يتعلق بالمخرجات التعليمية، شدد على ضرورة أن تواكب تلك المخرجات سوق العمل، بحيث يكون هناك اهتمام بوجود تعليم فني، لكي يعطي تنوعاً في تغطية كافة احتياجات هذا الوطن، حيث لا يعقل أن نعتمد أبد الدهر على الأيدي الوافدة من أجل إقامة شؤون وطننا، مطالباً الحكومة برفع أجور العاملين في القطاعات المهنية من أبنائها، ومساواتهم بمن يعملون في القطاعات الأخرى فيكون لدينا المهندس والطبيب والفني.

وأشار إلى أهمية تطوير المؤسسة القضائية من حيث الجانب التشريعي، بما يمنحها مزيداً من الديناميكية والحركة والتسارع باتجاه الإسراع في الفصل في القضايا، وتجاوز العقبات، مبيناً أن التطور التشريعي يجب أن يشمل جميع قطاعات الدولة، ومؤسساتها التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة. وفي ما يلي تفاصيل اللقاء:

● بصفتك رئيساً لمجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية، كيف ترى العملية الانتخابية؟

لا أريد أن أقل من الأطروحات والبرامج الانتخابية المقدمة من الإخوة المرشحين، لكنني أؤكد فقط على حقيقة ما نحتاج إليه اليوم، فنحن نحتاج لعملية انتخابية نزيهة ومتجردة، بعيدة كل البعد عن الميول والهوى، ترفع الكفاءات وتقدمها إلى الصفوف الأولى، وتقصي أصحاب الشعارات الجوفاء الذين احترفوا دغدغة المشاعر، نحتاج لمرحلة تقوم على التحالف الوطني الذي يهدف إلى التطوير، ومواجهة كافة الظواهر السلبية، والعمل على تدشين قلعة حصينة من الكفاءات الوطنية القادرة على مواجهة المستقبل والتصدي لكافة التحديات، والتي من شأنها أن تسهم في رسم خريطة المستقبل وفق المعطيات الإقليمية المتسارعة.

● كيف تُقيّم مستقبل العملية السياسية؟ وهل الخطاب السياسي يحتاج إلى تطوير خلال الفترة المقبلة؟

ما تتمتع به الكويت من تجربة ديموقراطية على مستوى انتقال السلطة، وتطبيق نصوص الدستور، وحفظ الأمن والسلم المجتمعين في أصعب الأوقات وأكثرها ضراوة، هو مفخرة حقيقية تستحق أن نزهو بها، فتجربتنا السياسية شهدت في الشهور القليلة الماضية انتقال سلمي للسلطة، ومن خلال تطبيق نصوص الدستور، امر يستحق الإشادة والإجلال... فكويت اليوم هي امتداد لكويت الأمس، ومدرسة الحكم في دولة الكويت مسيرتها عريقة، ومنهجها مبين وواضح، ولا غرو فإن ولاء الشعب الكويتي لقيادته السياسة هو خير شاهد على هذا الاحتفاء المستمر من أبناء الكويت بحكامهم الذين غرسوا في جنبات هذا الوطن معنى الولاء والانتماء، وحتى تظل تلك الصورة الناصعة في أوج تألقها، وعنفوان شبابها، لا بد من إحداث تطوير في خطابنا السياسي؛ بما يواكب التغيرات المتلاحقة التي تفرض علينا تغييراً سريعاً وفاعلاً في رتم الأداء السياسي، ليس على مستوى تحقيق المزيد من المكتسبات الداخلية للمواطنين، وتفعيل الاستحقاقات الدستورية لأبناء هذا الوطن، بل وعلى مستوى العلاقات الخارجية التي شهدت أوج حضورها في ظل السياسة الحكيمة لأميرنا الراحل، والتي من المؤكد أنها ستواصل عطاءها وتألقها في ظل القيادة الحالية لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد حفظه الله ورعاه.

● برأيك من أين يبدأ الإصلاح المؤسسي؟ وما سبل تحقيقه في الكويت؟

تحقيق الإصلاح يبدأ باختيار الكفاءات الوطنية في كافة مفاصل الدولة، ومساندة المخلصين الحريصين على مستقبل هذا الوطن، وتقويم المعوج، لذا لا بد من اختيار المسؤول الكفء، وحينئذ سوف نرى إلى أي مدى ضرورة معدل التطوير الذي سوف يحققه، وهنا لا بد من حديث واحد وصريح يدور حول مبدأ المساواة في الرواتب، فالكويتيون أبناء هذا الوطن لهم كافة الحقوق والواجبات، والدستور الكويتي نص صراحة على ضرورة المساواة فيما بينهم، ونحن وإن كنا مع مبدأ التحفيز والتشجيع، لكننا ضد التمييز غير المنطقي والمبرر على مستوى الرواتب بين المواطنين، وحتى لا يفهم رأينا خطأ لا بد من إعادة النظر من خلال دراسة آلية ووضع الرواتب، وسد الفجوة الكبيرة فيما بينها.

● كثيراً ما نسمع عن مصطلح الحوكمة وآلية تطبيقها في الكويت، هل يتم تفعيل الدور الرقابي الحقيقي على أداء الحكومة؟

لقد أثبتت الجائحة الأخيرة التي تعيشها الكويت ويعيشها العالم أجمع، أن الكويت قادرة بأبنائها على تخطي أحلك الظروف، وأن فيها من القدرات الشابة والشجاعة ما يمكنهم من سد العجز في كل المجالات، ويبقى الاستعانة بالعنصر الأجنبي ضمن السياق الطبيعي له، وليس إقصاء المواطن لصالح الوافد، وفي سياق الحوكمة ذاته، لماذا لا يتم تفعيل الدور الرقابي الحقيقي على اداء الحكومة، وإقصاء كل متخاذل عن أداء واجبه وتطبيق مبدأ الشفافية، إضافة إلى ضرورة أن مواجهة الفساد، والعمل على تنمية الإدارة بأسلوب علمي ومنهجي، يتم الاعتماد فيه على مبدأ التغيير وذلك في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة وهيئاتها.

● أيام تفصلنا عن إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية، يعقبها الدخول في مشاورات التشكيل الحكومي الذي يعول عليه الكثير من أبناء الوطن في دعم مسيرة التنمية، بصفتك رئيس جمعية المحامين هل لديك نصائح يمكن توجيهها إلى رئيس مجلس الوزراء الذي سيتم تكليفه بمهمة التشكيل؟

في هذه النقطة تحديداً، أجد من اللازم التأكيد على أننا بحاجة ماسة إلى تدقيق النظر في من تُسند إليهم الحقائب الوزارية، فعلى رئيس مجلس الوزراء حين يُكلف باختيار وزرائه الا يجعل الأمر بمثابة كوتا لترضية هؤلاء او إسكات اولئك، بل لا بد أن يبحث في أهل الاختصاص من ذوي الخبرة، كل في مجاله، وأن يغض الطرف عن أي اعتبارات أرجعتنا لعقود للوراء، عليه أن يولي وجهه شطر جيل الشباب القادر على العمل والتضحية من أجل الكويت، والذود عنها بكل غالٍ ونفيس.

شريان الشريان

كويت اليوم امتداد لكويت الأمس ومدرسة الحكم مسيرتها عريقة ومنهجها مبين وواضح

- ولاء الشعب لقيادته خير شاهد على الاحتفاء المستمر من أبناء الكويت بحكامهم

- نحن في حاجة إلى عمل مؤسسي متميز وناجح يعلي قيمة الكفاءات الوطنية ويرفع مكانة الأكفأ

- ضرورة إعادة النظر من خلال دراسة آلية ووضع الرواتب وسد الفجوة الكبيرة فيها

- لا بد من إحداث تطوير في خطابنا السياسي يواكب التغيرات المتلاحقة في رتم الأداء

- الحوكمة هدفنا المنشود لمراقبة أداء الحكومة والوقوف على آليات التطبيق

التعليم... مواكبة سوق العمل

أكد المحامي شريان الشريان «أهمية النهوض بالتعليم باعتباره الأداة الحقيقية للتنمية المستدامة، فلا تحقيق للتنمية المستدامة أو النهوض بهذا الوطن بمعزل عن فلسفة تعليمية تعلو فوق ميراث التردي والإخفاق الذي وقعنا فيه لعقود، لذا لا بد من مواكبة مخرجاتنا التعليمية لتلبي سوق العمل المحلي، ولا بد أيضاً من وجود تعليم فني يعطي التنوع والتمايز المطلوبين في تغطية كافة احتياجات هذا الوطن، لا يعقل أن يكون هناك وطن دون أيدٍ عاملة مدربة، ولا يعقل أن نعتمد أبد الدهر على الأيدي الوافدة من أجل إقامة شؤون وطننا».

سوق العمل... رفع أجور القطاعات المهنية

تحدث الشريان عن الحل في قضية التعليم، مؤكداً أن «الحل الناجع يكمن في أن ترفع الدولة أجور العاملين في القطاعات المهنية من أبنائها، وتسويتهم بمن يعملون في القطاعات الأخرى فيكون لدينا المهندس والطبيب والفني، ويكون لدينا أيادٍ وطنية تعمل بجد وتفانٍ وإخلاص في كافة المجالات، وليس ذلك متاحاً ونحن غارقون في فلسفة تعليمية بيروقراطية ورجعية».

القضاء... ضمانتنا لإرساء دعائم الدولة

شدد الشريان على أن «القضاء ضمانتنا لتحقيق العدالة وإرساء دعائم الدولة، ولم يعد يخفى على أحد ما حققته الكويت في منظومة المؤسسة القضائية من قفزة مشهودة، ونسق مهني احترافي، لما توافر لهذه المؤسسة المهمة من مؤسسات الدولة من رجالات تعاقبوا على القضاء كانوا حريصين كل الحرص على التطوير والعمل على الارتقاء بمنظومة العمل في تلك المؤسسة والأخذ بكافة سبل التحديث والتطوير، ولا أكاد أجاوز الحقيقة حين أقرر أن تلك المنظومة لا بد لها من تطور تشريعي يعطيها المزيد من الديناميكية والحركة والتسارع باتجاه الإسراع في الفصل في القضايا، وتجاوز العقبات، تشريع نوعي قادر على بناء الدولة وإرساء دعائمها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣٠-١١-٢٠٢٠	٨	١٥٠٢٧

القدس
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» تنظر قضايا الشطب اليوم

قانون المسيء.. يُحسم أم يُؤجل؟

مبارك حبيب

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار اليوم إلى محكمة التمييز في قضايا المشطوبين من خوض الانتخابات، لإصدار الحكم النهائي في القضاء المستعجل قبل 120 ساعة من يوم الاقتراع، هناك ما هو مهم أيضاً ويحدد مصير القضايا المستقبلية في مسألة الشطب، وهو قانون المسيء.

فقد تم شطب عدد من المرشحين بناء على إدانتهم بحكم نهائي في التطاول والإساءة إلى مسند الإمارة، وأكدت المحاكم الإدارية «أول درجة» في هذه القضايا المنظورة قبل أيام أن الإساءة إلى الذات الأميرية ليس فيها رد اعتبار، في حين أكدت دائرة أخرى أنها كأن لم تكن في حال انتهت مدة الحكم المشمول بوقف النفاذ ولمدة ثلاث سنوات، وبالتالي فإن المحكوم ضده قد رُد إليه اعتباره.

لكن ما يبقي الأمر معلقاً، هو أن محكمة الاستئناف التفتت عن نقاش مسألة رد الاعتبار، وركزت في قرار الشطب والعودة إلى مرور مدة وقف تنفيذ العقوبة وأنه يجعل الحكم الصادر كأن لم يكن وهو والعدم سواء. ويرى مراقبون قانونيون أن النزاع الخاص برجعية تطبيق قانون المسيء لا يزال قائماً، وأن هناك 3 طعون من إجمالي المشطوبين تعتمد على هذه الجزئية، لكن المسألة سيتم تعميمها على الجميع في حال تم حسم هذا الأمر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣٠-١١-٢٠٢٠	٨	١٦٩٦٠

النهار
annahar
جريدة كويتية يومية سياسية شاملة

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عقوبات الاعتداء عليهم تصل إلى الإعدام.. والناشطون يندون بـ«محاولة ترهيبهم»

القضاء العراقي يمنح مكلفي الخدمة العامة «حق القتل»!

بغداد- الوكالات: أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق قرارا من المتوقع أن يكون وقعه صادما حيث اعتبره معارضون وناشطون محاولة للحد من التظاهرات في ظل الجدل القائم حول مناقشة مسودة قانون الجرائم المعلوماتية في البرلمان العراقي، واعتراض الناشطين على مبادئه باعتباره يتعارض مع حرية التعبير.

وبحسب القرار الجديد فان «الاعتداء على أي مكلف في الخدمة العامة (عسكري أو مدني)، تصل عقوبتها الى الحبس والاعدام أحياناً» على ما نقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن بيان مجلس القضاء الأعلى.

وقال رئيس الهيئة الثانية للمحكمة الجنائية المركزية في قضاء الرصافة، جمعة الساعدي، ان «الاعتداء على أي شخص مكلفة بخدمة عامة يندرج ضمن نص المادة 230 من قانون العقوبات، وعقوبتها الحبس لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات وتشدد العقوبة في حال أحدث الاعتداء عاهة دائمة» وأشار الساعدي، في بيان المجلس الى أنه «اذا ارتكبت الجريمة من قبل 5 أشخاص فيمكن مضاعفة العقوبة لتكن رادعة لآخرين وللمحافظة على هيبة الدولة والمؤسسات» مضيفاً أن «الاعتداء اللفظي أو الاشارات المسيئة تعتبر جريمة وفقاً للمادة 229 من قانون العقوبات وعقوبتها الحبس لمدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة مالية».

وشدد الساعدي على أن «القانون يمنح الحق لأي شخص بممارسة حق الدفاع عن النفس، وكذلك يعطيه للعناصر الأمنية التي يجوز لها استخدام القوة اذا تطلب الأمر أثناء تأديتها للواجب الأمني» واعتبر القاضي أن «أسباب ارتفاع معدلات الاعتداء على القوات الأمنية هي بسب جهة المواطنين أو السلوك الاجرامي لبعضهم، ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة»، خاتماً بأن «للمكلف بخدمة عامة الحق بالدفاع عن نفسه حتى لو أدى ذلك الى موت المعتدي» ولكن بشروط القانون وتقدير المحكمة، بحسب قوله. في المقابل، اعتبرت الناشطة الحقوقية، سهيلة الاعسمي أن «قرار مجلس القضاء الأعلى لا يختلف عن قانون الجرائم المعلوماتية ولكن بصيغة أخرى» مضيفة أن «المليشيات تعتدي بشكل دائم على العناصر الأمنية دون أي محاسبة لهم، لأننا في العراق نحاسب المدنيين العزل ولا نحاسب المعتدين الحقيقيين من المليشيات المسلحة». وشددت على أنه هناك «موجة من القوانين التي تلتف حول المواطن العراقي لتكميم الأفواه وفرض المزيد من المحاولات القمعية، لاسيما في ظل وجود تظاهرات وحركات احتجاجية شبه دائمة وغير منقطعة في الشارع العراقي».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣٠-١١-٢٠٢٠	١٩	٤١٥٠

الجريدة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 21/ 12/ 2020 - قاعة 48 - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 190/ 2017 بيوع /1.

المرفوعة من:

1 - ريم عيسى خليف الشمري
2 - فواز عيسى خليف الشمري
3 - صالحة هزاع حالوب الخالدي
4 - أوضاع عيسى خليف الشمري

ضد:

1 - يونس عيسى خليف الشمري
2 - لطيفة عيسى خليف الشمري
3 - زامل عيسى خليف الشمري
4 - سعد عيسى خليف الشمري
5 - نوير خلف عتيق
6 - منيفة عيسى خليف الشمري
7 - سعداء عيسى خليف الشمري
8 - بنك الائتمان الكويتي
9 - وكيل وزارة العدل بصفته
10 - مدير عام بلدية الكويت بصفته
11 - وكيل وزارة المالية بصفته
12 - وكيل وزارة التخطيط بصفته
13 - مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بصفته.

أولاً: أوصاف العقار:

عقار الوثيقة رقم 21465/ 1994 الكائن بمنطقة العارضية قسيمة رقم 198 قطعة رقم 11 من المخطط رقم م/36922 ومساحته 300م2، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره مائة وخمسة وثمانون ألف دينار كويتي.

بالانتقال إلى منطقة العارضية، قطعة 11، شارع1، جادة 6، منزل 24 وذلك بحضور وإرشاد وكيل المدعين وبرفقة السيد خبير الدراية بالإدارة / فيصل الشرهان، حيث تمت المعاينة على النحو التالي:

عقار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على مساحة 300م2 بحسب الوثيقة.

يقع العقار على شارع واحد داخلي له سكة جانبية، ويطل من جانب القسيمة على ساحة (ارتداد حديقة).

البيت نظام حكومي مكسي من الخارج بالحجر الجيري، ويتكون من دورين أرضي وأول، وله دور ثاني من الكيربي.

التكييف عادي/ شباك وحدات.

قامت الخبرة بالاستئذان لدخول العقار ومعاينته من الداخل، ولم يتم فتح الباب للخبرة، وبالتالي فقد قام السيد خبير الدراية بالإدارة بالمعاينة من الخارج، تمهيداً لتقدير قيمته الإجمالية حسب الأسعار السائدة في سوق العقار.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خُمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدّق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على مَن يعتمد القاضي عطاءه أن يُودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع مَن اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خُمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة مَن يقبل الشراء مع زيادة العُشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تُعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية، ولم يتقدم أحد للزيادة بالعُشر، تُعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يُعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمّل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون، وبطلب المباشرين لإجراءات البيع، وعلى مسؤوليتهم، دون أن تتحمّل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات، أنه "إذا كان مَن نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٣٠-١١-٢٠٢٠	٦	٤٥٩٤

وفيـــات

الوفيات

- طيبة دوان سند البذالي، أرملة/ مساعد مبارك صالح البذالي، 78 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99798981،
- طاهرة حبيب الله يدالله، زوجة/ باقر حسين جعفر، 72 عاماً، (شيعت)، تلفون: 66636058، 99053436، 66625998، 66690744
- عبدالعزيز جاعد مجري العتيبي، 90 عاماً، (شيع)، تلفون: 50251051، 99771333
- رقية غانم صادق الشمري، 10 سنوات، (شيعت)، تلفون: 99856525، 99932200، 99897432
- خليل إبراهيم عبدالرسول ابراهيم الشيخ، 41 عاماً، (شيع)، تلفون: 97666825، 67081112

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»